مؤقت



مجلس الأمن

السنة الثانية والخمسون

الجلسة ٣٧٣٠

الجمعة، ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، الساعة ١٨/٣٥
نيويورك

الرئيس:	السيد أوادا	(اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فيدوتوف
	البرتغال	السيد مونتيرو
	بولندا	السيد فلوسفيتش
	جمهورية كوريا	السيد بارك
	السويد	السيد أوسفلد
	شيلي	السيد لاراين
	الصين	السيد تشن هواصن
	غينيا - بيساو	السيد كابرال
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كوستاريكا	السيد بروكال سوتو
	كينيا	السيد ماهوغو
	مصر	السيد العربي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون وستون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد غنيم

جدول الأعمال

أمريكا الوسطى: جهود تحقيق السلام

تقرير الأمين العام (S/1996/1045 و Add.1 و 2)

97-85009
9685009

افتتحت الجلسة الساعة ١٨/٣٥

الإعراب عن الترحيب بأعضاء مجلس الأمن الجدد وعن الشكر لأعضاء مجلس الأمن الذين انتهت عضويتهم

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لما كانت هذه هي الجلسة الأولى التي يعقدها مجلس الأمن هذا العام، أود أن أرحب بأعضاء المجلس الجدد: البرتغال، والسويد، وكوستاريكا، وكينيا، واليابان. ونحن جميعا نتطلع بثقة الى إسهامهم في عمل المجلس، الذي سيساعد مساعدة قيمة في اضطلاع المجلس بمسؤولياته الجسام وهو يواجه تحديات كثيرة.

وأود أيضا أن أعرب عن امتنان المجلس للأعضاء الذين انتهت عضويتهم على إسهامهم الهام في عمل المجلس. إن ممثلي ألمانيا، واندونيسيا، وايطاليا، وبوتسوانا، وهندوراس أسهموا جميعا، بشكل ممتاز، بمواهبهم في إدارة أعمال المجلس.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن انتهز هذه الفرصة لأتوجه بالثناء، نيابة عن المجلس، الى سلفي، السفير فرانسيسكو باولو فولتشي، الممثل الدائم لايطاليا لدى الأمم المتحدة، على خدماته بوصفه رئيس المجلس خلال شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وإنني واثق بأنني أتكلم باسم جميع أعضاء مجلس الأمن عندما أعرب عن عميق التقدير للسفير فولتشي على ما أبداه من مهارة دبلوماسية رائعة في إدارته لأعمال المجلس خلال الشهر المنصرم.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

أمريكا الوسطى: جهود تحقيق السلام

تقرير الأمين العام (S/1996/1045 و Add.1 و 2)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأرجنتين، واسبانيا، وغواتيمالا، وفنزويلا، وكندا، وكولومبيا، والمكسيك، والنرويج، وهولندا يطلبون فيها دعوتهم الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة اعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو هؤلاء الممثلين الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد مارتيني هريرا (غواتيمالا) مقعدا الى طاولة المجلس؛ وشغلت السيدة راميريز (الأرجنتين)؛ والسيد لاكلوسترا (اسبانيا)، والسيد دي روخاس (فنزويلا)، والسيد فاولر (كندا)، والسيد لوندونيو - باريديس (كولومبيا)، والسيد تييو (المكسيك)، والسيد عاس (النرويج)، والسيد بيغمان (هولندا) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

ومجلس الأمن يجتمع وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

ومعروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن أمريكا الوسطى: جهود تحقيق السلام، الوارد في الوثيقة S/1996/1045 والإضافتين ١ و ٢.

ومعروض أيضا على أعضاء المجلس الوثيقة S/1997/18، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من الأرجنتين، واسبانيا، والبرتغال، والسويد، وشيلي، وفنزويلا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، والنرويج، والولايات المتحدة الأمريكية.

وتلقى أعضاء مجلس الأمن نسخا مصورة من رسالة مؤرخة ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لغواتيمالا لدى الأمم المتحدة، يحيل بها نص رسالة بنفس التاريخ، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من وزير خارجية غواتيمالا، وستصدر كوثيقة تحت الرمز S/1997/23.

المتكلم الأول في قائمتي ممثل غواتيمالا، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد مارتيني هيريرا (غواتيمالا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): مع التوقيع على الاتفاق النهائي في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر الماضي، اختتمت غواتيمالا بنجاح مفاوضات السلام التي تتطلب التحقق بواسطة قوة حفظ السلام، كما طلب ذلك الأمين العام في تقريريه المؤرخين ١٧ و ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

وعلى مدار السنوات العديدة الماضية، تابع المجتمع الدولي ودعم العملية الغواتيمالية باهتمام شديد، وأعرب عن تقديره الكبير للتوقيع على اتفاق السلام. وننتظر الآن بلهفة قرار المجلس بإرسال بعثة لحفظ السلام تتيح للشعب الغواتيمالي تعزيز عملية السلام وإعادة توحيد الأمة. وستساعد أيضا في تطبيق الاتفاقات التي تم الدخول فيها بالنسبة لوقف إطلاق النار ونزع سلاح المقاتلين وتسريحهم.

لقد كانت عملية مفاوضات السلام في غواتيمالا معقدة وصعبة، وتطلبت جهودا داخلية وخارجية هائلة، وهي لن تؤدي إلى المصالحة والتعايش السلمي فقط، بل أيضا إلى تغييرات هامة في البلاد. وأيدت الأمم المتحدة هذه العملية بصورة حاسمة ومتسقة، وكان اشتراكها هاما وعميقا. وقدمت الجمعية العامة دعما راسخا خلال السنوات القليلة الماضية التي جرت فيها هذه المفاوضات. وأذنت بإنشاء بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا، واضطلعت الأمانة العامة بمسؤولية أساسية في القيام بوساطة تتسم بالذكاء والابتكار. وحظيت غواتيمالا أيضا بدعم مجموعة أصدقاء عملية السلام في غواتيمالا، وهي التي نهضت بهذا الجهد الكبير للأمم المتحدة. فباسم غواتيمالا حكومة وشعبا، نؤكد لهم جميعا من جديد تقديرنا وامتناننا.

وإن هذا الجهد الهام كله له امتداد منطقي. فبعد اختتام المفاوضات والتوقيع على اتفاق السلام الوطيد والدائم، نأتي إلى مرحلة التطبيق والتنفيذ. وتحقيقا لهذا الغرض ثمة حاجة للتحقق الدولي من التدابير المتصلة بوقف إطلاق النار بالإذن بنشر المكون العسكري للبعثة، الذي اقترحه الأمين العام بناء على طلب الأطراف، والذي ينبغي لمجلس الأمن أن يتخذ قرارا بشأنه.

ونعتقد اعتقادا تاما بأن أغلبية أعضاء مجلس الأمن ستوافق على الإذن لهذه البعثة. وبطبيعة الحال ندرك تمام الإدراك أن لدى جميع أعضاء المجلس فهما مناسبا لمسؤولياتهم وفقا لميثاق الأمم المتحدة. والحالة المعروضة على المجلس واضحة، إنها تتمثل ببساطة في تسهيل التحقق من اتفاق بين أطراف كانت متنازعة. وبالتالي نثق بأن أعضاء المجلس الموقرين سيردون بالايجاب على الطلب الذي طرحه عليهم الأمين العام.

وما من أحد لا يدرك المشكلة ذات الطابع الثنائي التي أثارها أحد الأعضاء الدائمين في المجلس في هذا الصدد بشأن هذا الموضوع. وبالرغم من الطابع غير العادي لهذه الحالة، رأت غواتيمالا أن من المناسب إجراء مشاورات مع وفد ذلك البلد بشأن مسائل ذات طابع ثنائي، متحلية بأطيب النوايا وبالمرونة المطلوبة للتغلب على الصعوبة القائمة. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد استعداد بلدي للاسهام بصورة بناءة في إقامة علاقات ودية بين البلدان، وأود أن أتقدم بتأكيدات بأنه ما كان يعتزم أبدا التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة أخرى. وأود كذلك أن أؤكد من جديد على أن سلوكنا الدولي يهتدي باحترام المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بالامتناع عن اتخاذ تدابير من شأنها أن تؤثر على السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي للدول الأخرى.

وإدراكا لخطورة الحالة، اضافة إلى المشاورات الثنائية الهامة التي تخللها تبادل بناء وتقدم هام، بعث وزير خارجية بلدي رسالة إلى رئيس مجلس الأمن يوضح نطاق هذه المشاورات. وهذا كله يمثل دليلا ملموسا على الارادة الطيبة لحكومة بلدي ورغبتها القوية في الاضطلاع بدورها من أجل حسم هذه الحالة والتوصل إلى قرار مناسب من جانب المجلس.

ونعتقد أنه يجب ألا يغيب عن البال أنه يتعين على أعضاء المجلس، وفاء بمسؤولياتهم بموجب الميثاق، ألا يسمحوا للمسائل الثنائية التي لا تتصل بالمسائل قيد نظرهم أن تعيق اتخاذهم للقرارات. وأن الوفاء بالتزامات أعضاء المجلس يتطلب الفطنة والاتزان والاحساس بالعدالة.

هل لي أن أشير إلى أن إساءة استخدام مركز العضو الدائم من خلال اساءة استخدام حق النقض أمر غير مقبول؟ وإذا كان لهذا أن يحدث، فيتعين على الجمعية العامة أن تحيط علما بذلك.

وهذه المسألة في أيدي المجلس. وهذا يعني إتاحة الفرصة أمام بلد حقق السلام في أعقاب العديد من التضحيات، والمجتمع الدولي والشعب الغواتيمالي برمته بانتظار قراركم، الذي نأمل أن يكون مؤاتيا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل كولومبيا. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد لندونيو - باريديس (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود، أولا، أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن في هذه المرحلة الهامة. ونتمنى لكم كل نجاح. فنحن نعرفكم، ونحن على يقين بأنكم، كما كان شأنكم دوما، ستديرون المداولات في هذا الجهاز الهام للأمم المتحدة بطريقة بارعة وبناءة جدا.

ومما يبعث على سروري البالغ أن يتكلم وفد بلدي في مناقشة هذا البند في لحظة تاريخية في عملية السعي الى تحقيق السلام ودعمه في غواتيمالا. إن لتوقيع اتفاقات السلام في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ دلالة كبيرة بالنسبة لشعوب أمريكا الوسطى وبالنسبة لكامل نصف الكرة الذي كان عليه أن يواجه الحقيقة المرعبة، حقيقة المواجهة المسلحة.

وما فتئت كولومبيا تقيم علاقات الصداقة والتعاون الوثيقة مع بلدان أمريكا الوسطى، وعدد كبير منها من الدول المجاورة والمتاخمة التي تتشاطر معها البحر الكاريبي. وخلال الفترة المعقدة من الصراع في أمريكا الوسطى، كوّن بلدي مع بنما والمكسيك وفنزويلا مجموعة كونتادورا وانضمت الى جهودنا في وقت لاحق أربعة بلدان شقيقة أخرى من أمريكا اللاتينية. وقد حالت ثلاث سنوات من الجهود الشاقة المستمرة دون انتشار الصراع، وزرعت بذور بداية السلام في المنطقة.

وشاركنا بفعالية أيضا في عملية السلام في السلفادور وعملنا على دفع أول حوار بين حكومة ذلك البلد وقادة مغاوري فرينتي فارابوندو مارتي. وفي بلدة صغيرة في شمال السلفادور تقع فيما بين الغابات والجبال شهدنا هذه الخطوة الأولى التاريخية. وأصبحنا بعد ذلك أعضاء في مجموعة أصدقاء عملية السلام في غواتيمالا التي شكلها الأمين العام ومن ثم فنحن نشعر بالفخر لأننا شاركنا في السعي الى إحلال السلام وتوطيد الديمقراطية الحقيقية في تلك المنطقة التي نشعر أننا جزء منها.

وبتوقيع اتفاقات السلام في غواتيمالا فإننا لا نضع نهاية لإحدى أطول المواجهات وأشدها إيلاما في القارة فحسب ولكننا أيضا بإغلاق هذا الفصل لآخر الصراعات في أمريكا الوسطى نجعل من الواضح اليوم أكثر من أي وقت مضى أن العنف قد انقضى عهده كأداة للنضال السياسي. والسلام فيما بين الشعب الغواتيمالي نتيجة لعملية شاقة لم تخل من التقلبات بيد أنه من مزاياها أنها عكست مشاعر شعب غواتيمالا وتصميمه على اعتبار السلام الطريق الوحيد للتغلب على العقبات التي تعترض طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ونعتقد أن عملية التفاوض كانت شديدة فيما يتعلق بالمسائل الموضوعية وبراغماتية فيما يتعلق بجوانبها التنفيذية وتوافرت فيها الشرعية اللازمة للإسهام في بناء غواتيمالا جديدة. ولهذا نود أن نعرب عن تقديرنا لحكومة جمهورية غواتيمالا الشقيقة والاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا على نهجهما الشجاع والمخلص، وكذلك للأمم المتحدة لجهود الوساطة الذكية الدؤوبة التي اضطلعت بها.

وقد حان الوقت الآن للقيام بعملية دقيقة ومعقدة لتسريح قوات المغاورين خطوة خطوة والتحقق من تنفيذ اتفاقات السلام. ونحن نعرف أن المجتمع الدولي بأسره، وأعضاء مجلس الأمن بطبيعة الحال سيبذلون قصارى جهدهم لتحقيق النتائج المرجوة التي ستكون دون شك إنجازا كبيرا للأمم المتحدة وهي تشارك في أحد المساعي الرئيسية التي يتوقعها العالم منها بعد انتهاء الحرب الباردة.

ونحن على اقتناع بأن هذه العملية ستساعد في توطيد الديمقراطية وتعزيز وتقوية العلاقات بين غواتيمالا وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل كولومبيا على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو ممثل فنزويلا، وأدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والى الإدلاء ببيانه.

السيد دي روخاس (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): اسمحوا لي أولا أن أضم صوت فنزويلا الى التهانئ التي وجهت إليكم سيدي بمناسبة توليكم رئاسة المجلس في شهر كانون الثاني/يناير. ونتمنى لكم كل النجاح في اضطلاعكم بهذه المسؤولية الهامة.

طلبت فنزويلا أن تخاطب المجلس في هذه المناسبة لكي تؤيد تأييدا كاملا تقرير الأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا الوارد في الوثيقة S/1996/1045 والإضافتين ١ و ٢ وكذلك مشروع القرار المعروض على مجلس الأمن الوارد في الوثيقة S/1997/18. وفنزويلا أحد أعضاء مجموعة أصدقاء عملية السلام في غواتيمالا وأحد المساهمين في بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا وهي بذلك، كما يعرف الأعضاء، تشارك مع مجموعة أصدقاء عملية السلام في تقديم مشروع القرار.

إننا نؤيد نشر مكون عسكري صغير تابع للأمم المتحدة يلحق ببعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا، كما طلب الأمين العام في تقريره. ونحن على اقتناع بأن هذا أفضل طريق لتحقيق سلام دائم وثابت وفقا للاتفاقات التي وقعها في مدينة غواتيمالا في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ ممثلو حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا والتي طلب فيها الطرفان أن ترسل الأمم المتحدة بعثة عسكرية للتحقق من تنفيذ اتفاقات وقف إطلاق النار التي تحققت خلال هذه العملية.

وفي هذا الصدد تعتقد فنزويلا أن من مسؤولية المجتمع الدولي أن يقدم كل الدعم اللازم للتنفيذ الكامل للاتفاقات حتى يبدأ شعب غواتيمالا السير في الطريق صوب السلام الدائم والديمقراطية المستقرة لصالح جميع مواطني غواتيمالا وكل منطقة أمريكا اللاتينية. ونلاحظ أيضا الأهمية الكبيرة للرسالة التي وجهتها حكومة غواتيمالا والتي أشير إليها هنا والواردة في الوثيقة S/1997/23. ولهذه الأسباب جميعها نأمل أن يحظى مشروع القرار بالتأييد الكامل الذي يستحقه من جانب جميع أعضاء المجلس.

وفي الختام نود من خلالكم سيدي الرئيس أن نعرب لممثلي جمهورية غواتيمالا الشقيقة عن مشاعر الأخوة والتضامن وعن تأييدنا الذي لا يحيد في هذه المرحلة الهامة من تاريخ غواتيمالا. ونؤكد لهم أننا سنظل معهم في هذا الوقت وفي جميع الأوقات في المستقبل أيضا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل فنزويلا على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو ممثل هولندا، أدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والى الإدلاء ببيانه.

السيد بيغمان (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بعد تقديم تهانئنا الواجبة بمناسبة توليكم الرئاسة سيدي، يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة التالية تنضم إلينا في هذا البيان: بولندا، الجمهورية التشيكية، رومانيا، سلوفاكيا، ليتوانيا، قبرص، هنغاريا.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بحرارة بتوقيع اتفاق السلام الراسخ والدائم في مدينة غواتيمالا في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر.

وهذا التوقيع كان خطوة تاريخية في تاريخ غواتيمالا وأنهى أطول صراع جرى في المنطقة وأدى الى معاناة وألم شديدين للشعب الغواتيمالي. وهو في الوقت نفسه تتويج لعملية السلام في أمريكا الوسطى.

وقد أبدى الاتحاد الأوروبي منذ وقت طويل اهتماما نشطا بعملية السلام في أمريكا الوسطى، وخاصة من خلال حوار سان خوسيه، وهو يؤكد من جديد استعداده لتأييد شعب غواتيمالا في تنفيذ اتفاقات السلام.

ونود أن نهنئ حكومة غواتيمالا والاتحاد الوطني الثوري لغواتيمالا. فقد أدى عزمهما المشترك والجهود

الدؤوبة التي بذلتها الأمم المتحدة، وخاصة منسق الأمم المتحدة، السيد جان أرنو، بمساعدة مجموعة الأصدقاء، الى وضع الأساس للاتفاقات البعيدة المدى الموقعة في مكسيكو وأوسلو واستكهولم ومدريد والتي بدأ نفاذها بمناسبة حفل التوقيع في مدينة غواتيمالا.

ويحتاج تنفيذ الاتفاق الى التعاون الكامل بين الأطراف. ونناشدهم الوفاء بحسن نية بجميع الالتزامات التي قطعوها على أنفسهم، مع الوضع في الاعتبار أن مهمتهم الأساسية تتمثل في تدعيم السلام والحيلولة دون نشوب أي عنف. فمواطنو غواتيمالا يستحقون أن يعيشوا في سلام في نهاية المطاف.

وتواجه غواتيمالا، حاليا، تحدي بناء مجتمع ديمقراطي قائم على حكم القانون ومفتوح للمشاركة المتكافئة لكل المواطنين الغواتيماليين، مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان.

وقد عهد الطرفان بمهمة التحقق من اتفاقات السلام الى الأمم المتحدة، ولذلك، يوافق الاتحاد الأوروبي على تقرير الأمين العام المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، والذي جاء فيه أن التحقق سيتطلب نشر مراقبين عسكريين تابعين للأمم المتحدة، وأنه، وفقا للممارسة المتبعة للأمم المتحدة، سيتطلب هذا النشر إذنا من مجلس الأمن، الذي أيد عملية السلام في أمريكا الوسطى بصورة مطردة، منذ أن أثنى للمرة الأولى على جهود بلدان كونتادورا في القرار ٥٣٠ (١٩٨٣).

ولذلك، نأمل أن يتسنى اعتماد مشروع القرار المعروض على المجلس اليوم بتوافق الآراء، كدليل على عزم المجتمع الدولي كله المستمر لدعم عملية السلام في غواتيمالا.

ونؤيد توصية الأمين العام بإلحاق فريق مؤلف من ١٥٥ مراقبا عسكريا ببعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان والامتثال للاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا.

وفي الوقت نفسه، فإننا نؤيد الدعوة الواردة في مشروع القرار بأن يعمل كلا الطرفان على التنفيذ الكامل لالتزاماتهما والتعاون الكامل مع جهود التحقق من اتفاق وقف إطلاق النار وجميع ما يترتب على ذلك من التزامات.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **أشكر ممثل هولندا على كلماته الرقيقة الموجهة اليّ.**

المتكلم التالي ممثل النرويج وأعطيه الكلمة.

السيد آس (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أضم صوت النرويج الى كلمات التهانئ الموجهة اليكم، سيدي، بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير. ونتمنى لكم كل نجاح في القيام بهذه المهمة الهامة.

فمنذ أواخر الثمانينات، كان هناك اتجاه إيجابي في أمريكا اللاتينية صوب الديمقراطية والحل السلمي للمنازعات. وكان من العلامات التاريخية في هذا الصدد التوقيع، في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي على اتفاق سلام نهائي في غواتيمالا، وضع نهاية للنزاع الداخلي المسلح الذي مزق البلد لمدة ٣٦ عاما وتسبب في موت ٠٠٠ ١٥٠ شخص وتشريد نحو مليون من الرجال والنساء والأطفال.

وقد أتى اتفاق السلام نتيجة لمفاوضات شاقة جرت بين حكومة غواتيمالا وحركة الاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا، وقد بدأت المفاوضات باتفاق في أوسلو في آذار/مارس ١٩٩٠، حدد صيغة المحادثات الرسمية. ويبشر ما أبداه الطرفان من مثابرة وروح عملية بالخير بالنسبة للتعامل مع التحديات الهامة التي تتصل بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية وقضايا المصالحة والتي يواجهها الغواتيماليون في الوقت الحالي.

إن غواتيمالا بلد فقير من الناحية الاقتصادية البحتة، وإن كان غنيا بتاريخه وتقاليده وثقافته وتنوعه الإثني. فأغلبية السكان من السكان الأصليين وقد دفعوا ثمنا غاليا من حيث الظلم الاجتماعي والمعاناة من الحرب. ويستحق الشعب الغواتيمالي غدا أفضل، ويمثل اتفاق السلام فرصة تاريخية في هذا السياق.

وقد قام المجتمع الدولي والأمم المتحدة بدور أساسي في عملية السلام في غواتيمالا. وقد ساهمت الوساطة البناءة والصبورة من جانب الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٤، مقرونة بالمشاركة البناءة والتشجيع من ناحية مجموعة الأصدقاء بشكل ملحوظ في النتيجة السلمية التي انتهى اليها النزاع. وقد صمت صوت الأسلحة الآن، ولكن السلام

ليس مجرد غياب الحرب. فلا يمكن أن يكون هناك سلام في غواتيمالا دون وجود تنمية وتعليم وتسامح وفرص متكافئة. واليوم يريد الغواتيماليون بناء غواتيمالا أفضل. ومن أجل ضمان انتقال سلس الى مرحلة جديدة من التعمير والمصالحة، فإن غواتيمالا ما زالت بحاجة الى بعض المساعدة من أصدقائها الكثيرين. وسيوفر بعضها البلدان المانحة والمؤسسات الدولية. ولكن، لمساعدة الغواتيماليين في عملية تحويل السيوف الى محاريث فقد أوصى الأمين العام بإلحاق فريق مؤلف من ١٥٥ مراقبا عسكريا مع ما يلزم من الموظفين الطبيين ببعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا.

وقد اشتركت النرويج، بوصفها عضوا في مجموعة الأصدقاء، في تقديم مشروع القرار الذي يأذن بنشر مراقبين عسكريين في غواتيمالا. إن إعادة إدماج الاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا في الحياة المدنية في غواتيمالا يعد عنصرا حاسما في عملية السلام. وفي ضوء الخسائر الجسيمة التي تكبدها الشعب خلال النزاع المسلح، فإننا نأمل ألا يسمح لأي مسألة دخيلة بأن تعوق المساعي الرامية الى ضمان مستقبل أفضل لغواتيمالا. وفي هذا السياق، يتحمل أعضاء مجلس الأمن، وخاصة أعضاؤه الدائمون مسؤولية خاصة للغاية. لذلك، تحث حكومتي مجلس الأمن على اعتماد مشروع القرار الحالي.

فإذا كان المجتمع الدولي على استعداد لأن يصاحب غواتيمالا على طريق السلم وإعادة الحياة الطبيعية لمسافة أطول، فقد تصبح التجربة الغواتيمالية نموذجا للتضامن الدولي البناء والفعال.

إن التصويت اليوم بالغ الأهمية، وعلى مجلس الأمن أن يمنح فرصة للسلام في غواتيمالا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل النرويج على كلماته الرقيقة الموجهة الي ّ.

المتكلم التالي ممثل المكسيك. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد تيّو (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): تود المكسيك أن تعرب عن امتنانها وسرورها لتوقيع حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر على الاتفاق المتعلق بإقامة سلم وطيد ودائم. وإن توقيع هذا الاتفاق هو بحق مصدر اعتزاز لشعب غواتيمالا. إن هذا وقت للفرح والأمل بالنسبة لملايين الغواتيماليين، من الرجال والنساء من جميع الطبقات والمجموعات العرقية والمعتقدات الذين يتشاطرون هدف التعايش السلمي في وئام.

إن المكسيك، شعبا وحكومة، لا يسعها إلا أن تعرب عن ارتياحها البالغ لهذه اللحظة التاريخية في حياة الشعب الغواتيمالي. إن غواتيمالا والمكسيك يربطهما تاريخ مشترك هو بالنسبة لبلدينا إطار مرجعي مشترك. إننا نتشاطر تاريخا وجغرافيا وثقافة وتقاليد ولهجات وطباعا. نحن أكثر من مجرد بلدين متجاورين؛ إننا بلدان شقيقان نتشاطر آمالا وطموحات واحدة، نسعى لكي نصبح أمتين حديثتين ديناميتين على عتبة القرن الحادي والعشرين.

وتود حكومة المكسيك أن تشيد مرة أخرى بحكومة غواتيمالا، برئاسة الرئيس ألبارو أرزو، على اقتناعها التاريخي بأن السبيل الوحيد لشعبها هو سبيل الوئام والسلام. كما نشيد بهؤلاء الذين كافحوا من أجل بناء مجتمع الحرية والعدالة والديمقراطية. ونهنئ تهنئة مخلصة الحكومة والاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا على تفانيهما وجهودهما من أجل أن يضعا فوق المواجهة هدف استخدام الحوار والتعقل باعتباره أنجع وسيلة لحل المنازعات.

وفي التحليل النهائي، فإن هذا النجاح نجاح لمجتمع غواتيمالا بأسره، الذي ألقى وراء ظهره الشكوك والمخاوف وانعدام الثقة وقرر بشجاعة وتصميم أن يسلك سبيل التضامن والسلام.

أود أيضا أن أشيد بالسيد بطرس بطرس غالى الذي، برؤية السياسي المحنك، شجع دون كلل عملية السلام في غواتيمالا. لقد أظهر الأمين العام رهافة حس لا يتصف بها إلا عظماء الداعين إلى ترافد الأمم. كذلك ندين بالامتنان إلى هؤلاء الذين أعطوا هذه العملية تفانيهم واقتناعهم الشخصي. وأشير، بوجه خاص، إلى السيد جين أرنولت وفريق وحدة غواتيمالا، الذي استطاع في جميع الأوقات أن يغذي عملية السلام بالثقة والتفاؤل.

إن مشروع القرار المعروض على مجلس الأمن الوارد في الوثيقة S/1997/18 ليس، وأكرر ليس، حلا ولا عنصرا نهائيا للسلام في غواتيمالا. إنه قرار سبق أن اتخذه المجتمع الغواتيمالي. ومشروع القرار يدل فقط على اعتراف المجتمع الدولي بأن الأمم المتحدة لها دور في بناء نظام - إذا لم يكن جديدا فعلى الأقل مختلفا - داخل مجتمع ذلك البلد.

ومن الواضح أن مشروع القرار ليس مفرط الطموح ولا مفرط التكلفة. إنه تعبير بسيط عن التضامن مع حاجة شعب غواتيمالا لبدء برنامج أكيد ومضمون ويمكن التعويل عليه لهذه المرحلة الجديدة من تاريخه بوصفه أمة حرة مستقلة وديمقراطية.

وتتقدم المكسيك بنداء مخلص حار لكل عضو من أعضاء مجلس الأمن من أجل اعتماد مشروع القرار هذا. إذا بهذا يمكن للمجلس أن يُظهر مرة أخرى عزمه على أن يضطلع اضطلاعا كاملا بمسؤوليته الرئيسية التي كلفناه بها ألا وهي الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. إن السلام في غواتيمالا ليس مسألة إقليمية. إن الأمر يتصل بجميع أعضاء الأمم المتحدة.

وبهذه الروح وفي هذا السياق تأمل حكومة المكسيك في أن يُعتمد مشروع القرار هذا بالإجماع، تعبيرا عن الدعم القوي من المجتمع الدولي للجهود التي وضعت نهاية للصراع الأخير الذي أراق الدماء على القارة الأمريكية.

ولا يسعني أن أختتم هذا البيان دون أن أهنئكم على اختيار بلدكم مؤخرا عضوا غير دائم في مجلس الأمن، وكذلك على تقلدكم الرئاسة خلال الشهر الأول من ولايتكم. كما أود أن أعرب عن امتناننا للممثل الدائم لإيطاليا، الذي نهض بمسؤولياته بمهارة عظيمة لشهر كانون الأول/ديسمبر، في وقت حساس بصفة خاصة بالنسبة لمنظمتنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل المكسيك على عباراته الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي هو ممثل اسبانيا. وأعطيه الكلمة.

السيد لاكلوسترا (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): سيدي الرئيس، بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أهنئكم على تقلدكم رئاسة المجلس خلال شهر كانون الثاني/يناير الحالي. كما أود الاعراب عن أن وفدي يشاطر البيان الذي أدلى به ممثل هولندا نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، وقّعت حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا على الاتفاق المتعلق بإقامة سلم وطيد ودائم، وبذلك وضعا نهاية لصراع وحشي وفتحا صفحة جديدة في تاريخ غواتيمالا. وفي ذلك التاريخ، دخلت إلى حيز النفاذ المجموعة الشاملة لاتفاقات السلام، التي أبرمت في أعقاب عملية التفاوض، وفيها فإن الطرفين، بمساعدة الوساطة القيّمة للأمم المتحدة وتعاون مجموعة أصدقاء عملية السلام دللا على التزامهما القوي بالسلام.

لقد حان الوقت الآن لتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها ولتنفيذ إرادة الطرفين ورغبة شعب غواتيمالا بأسره لوضع أسس سلم وطيد ودائم يكفله الدعم المتواصل من المجتمع الدولي والأمم المتحدة بصفة خاصة.

وإن اتفاق وقف إطلاق النار النهائي، الموقّع في أوسلو، هو إحدى الدعامات التي ستضمن بناء السلام في غواتيمالا عن طريق التحقق من وقف إطلاق النار والفصل بين القوات ونزع سلاح مقاتلي الاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا. وإن آلية التحقق من هذا الاتفاق وسائر الاتفاقات الموقّعة بين الطرفين قد أنيطت بالأمم المتحدة.

إن الأمين العام، في تقريره بتاريخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ والإضافتين للتقرير بتاريخ ٢٣ و ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، يبرز الحاجة إلى تعبئة أفراد عسكريين تابعين للأمم المتحدة عن طريق قيام مجلس الأمن بالإذن بعنصر عسكري إضافي قوامه ١٥٥ فردا لفترة ثلاثة أشهر يلحق ببعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا.

ومشروع القرار المعروض على مجلس الأمن الذي شاركت اسبانيا في تبنّيه مع سائر أعضاء مجموعة الأصدقاء، سيأذن بذلك النشر وسيجعل من الممكن لمنجزات عملية التفاوض بين الطرفين أن تبدأ في تحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع.

ويجب أن يمارس مجلس الأمن مرة أخرى، بالقرار الذي يستعد لاتخاذه اليوم، المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين التي يلقيها ميثاق الأمم المتحدة على عاتق أعضائه. وبهذه الطريقة، فإن وجود المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة في غواتيمالا سيمكن من التحقق من تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار النهائي كي تصبح أمريكا الوسطى منطقة خالية من الصراع يحل فيها السلام والحرية والديمقراطية الحقة.

ويود وفد بلدي أن يؤكد استعداد اسبانيا للمشاركة في ممارسة هذه المسؤولية الجماعية عن طريق الإسهام الهام بتقديم قواتها بالذات الى هذا المكون العسكري في بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا.

وإن الالتزام الثابت بعملية السلام التي يتشاطرها بلدي مع الأعضاء الآخرين في مجموعة الأصدقاء يبقى على حاله تماما في هذه المرحلة الجديدة والمفعمة بالأمل من المصالحة وإعادة الإعمار والتنمية التي تبدأ في جو من السلام والحرية والديمقراطية لشعب غواتيمالا. وإن مشاركة رئيس الحكومة الاسبانية، خوزي ماريا أزنار، في الاحتفال بالتوقيع على اتفاق السلام الوطيد والدائم، والتعاون الثنائي الذي قررت سلطات بلدي أن تزيده زيادة كبيرة متابعة للمساعدة التي نقدمها الى غواتيمالا هما دليل قوي على ذلك الالتزام.

وأود أن أختتم كلامي بالتذكير، بأن مدريد استضافت التوقيع يوم ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ على أحد الاتفاقات الهامة بين الطرفين؛ أي ذلك الاتفاق القائم على أساس إعادة إدماج الاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا في الحياة السياسية للبلد. وفي تلك المناسبة، فإن بلدي رعى أيضا منتدى لبحث إعادة الإدماج والتسريح في غواتيمالا، الأمر الذي مكن من طرح أفكار واقتراحات لكفالة أن يكون في وسع المجتمع الدولي تلبية متطلبات الطرفين والاحتياجات العاجلة لتنفيذ اتفاقات السلام في ذلك الجانب الهام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل اسبانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلمة التالية ممثلة الأرجنتين. أدعوها الى شغل مقعد الى طاولة المجلس وإلى الإدلاء ببيانها.

السيدة راميريز (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم وأن أتمنى لكم، بالنيابة عن وفد بلدي، كل النجاح في عملكم الذي نحن على اقتناع بأنه سيتصف بالكفاءة والشفافية.

ونهنئ كذلك الممثل الدائم لإيطاليا على عمله المميز والمقدر جيدا الذي قام به في كانون الأول/ديسمبر، وعلى جميع الجهود التي بذلها وفد بلده.

وأود أن أشير الى اتفاق السلام الوطيد والدائم، وهو الاتفاق الذي وقعته في مدينة غواتيمالا يوم ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا، والذي أنهى صراعا خلف أثرا في بلد هامة في أمريكا الوسطى طوال عقود. ولا يساورنا شك في أن الاتفاق سيمكن من عكس مسار النتائج السياسية والمؤسسية والاقتصادية والاجتماعية للصراع.

وعلاوة على ذلك، فإن تنفيذ اتفاق السلام الغواتيمالي سيمكن من توطيد الديمقراطية واستقرارها في المنطقة، مرسيا الأسس لمجتمع يسوده السلام والحرية وحكم القانون واحترام حقوق الإنسان والعدالة والتنمية الاقتصادية المستدامة.

وإن جميع هذه الجهود المشتركة التي يبذلها الشعب الغواتيمالي والقيادة السياسية المعنية بمفاوضات السلام، والأمم المتحدة، ومجموعة أصدقاء الأمين العام والرسميون المسؤولون عن هذه المهمة الشاقة تمكن المجتمع الدولي من الإعراب عن ارتياحه لاختتام هذه المرحلة.

ومع ذلك، فإن العملية غير مكتملة نظرا الى وجود حاجة الى متابعة الاتفاقات التي تم التوصل إليها. وفي هذا الإطار، يتصف عمل المتابعة الذي تقوم به الأمم المتحدة بالأهمية. وهكذا، فإن مهمة رصد وقف إطلاق النار، وفصل القوات، وتجريد مقاتلي الاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا من السلاح وتسريحهم هي التحديات الماثلة أمامنا.

وبغية التصدي لهذه التحديات بنجاح، نؤيد تأييدا كاملا اقتراح الأمين العام الوارد في تقريره المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر، والقاضي بإنشاء مكون عسكري في بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا. ونعتقد أن الاقتراحات والخطط التي وضعها الأمين العام لهذه البعثة حكيمة وأنها ترد على نحو مناسب في مشروع القرار المعروض علينا. ومن شأن اعتماد مشروع القرار أن يدل على أن الصعوبات والشواغل التي يمكن تفهمها قد تم التغلب عليها.

إن الأرجنتين مقدمة لمشروع القرار لإننا نؤيد تأييدا كاملا الجهود الغواتيمالية من أجل إحلال السلام. ونحن على استعداد لمواصلة تأييد هذه الجهود باتخاذ إجراءات عملية. وإن وجود شرطة مدنية ما فتئت حكومتي ترسلها منذ عام ١٩٩٥ لدليل على التزامنا بهذه القضية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثلة الأرجنتين على الكلمات الرقيقة التي وجهتها إلي وإلى سلفي.

المتكلم التالي ممثل كندا. أدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس وإلى الإدلاء ببيانه.

السيد فاولر (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): قبل أقل من أسبوعين، شهد وزير خارجية كندا بصحبة الأمين العام السابق وعدة مؤيدين آخرين للسلام في غواتيمالا احتفالات التوقيع في غواتيمالا على اتفاق السلام الوطيد والدائم الرامي الى إنهاء ما يزيد على ٣٥ عاما من الصراع الأهلي في ذلك البلد. ونحن نحتفل بهذا الإنجاز، وندرك أيضا، مثلما يدرك الطرفان الغواتيماليان في اتفاقات السلام وشعب غواتيمالا، أنه يوجد عمل كثير يتعين القيام به - والقيام به بسرعة - بغية إتمام المصالحة الوطنية الكاملة.

والمسألة الأساسية اليوم تتمثل في كيفية أن يقوم المجتمع الدولي بمساعدة شعب غواتيمالا على أن يغرس ثقافة السلام في مجتمعه. فبعد عقود من الصراع والريبة والشعور البالغ بعدم الأمان، ثمة حاجة عاجلة الى إحلال الأمن المستدام في غواتيمالا، بما في ذلك حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وحكم القانون، والحكم الصالح، والتنمية المستدامة، والعدالة الاجتماعية. وكل هذه الأمور هامة بقدر أهمية الجوانب العسكرية للتسوية السلمية.

(تكلم بالانكليزية)

وتعتقد كندا أننا نمر الآن بمرحلة حساسة حيث يجب أن تنفذ بسرعة تدابير بناء السلام المنصوص عليها في اتفاقات غواتيمالا إذا أردنا ألا نفقد قوة الدفع المولدة. ويتعين علينا أن نساعد على تهيئة الظروف التي تتيح لغواتيمالا أن تكون مسؤولة عن مصيرها بالذات وتتحرك قدما بتنفيذ المهام الهامة المتمثلة في إعادة البناء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي التي تعهدت بها في اتفاقات السلام.

وبين المهام الفورية التي يتعين تنفيذها تنفيذ وقف إطلاق النار، وفصل القوات وتجريد مقاتلي الاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا من السلاح وتسريحهم. ولعل إعادة الدمج الناجح للمقاتلين السابقين في الحياة المدنية هي العمل الأول والأكثر ضرورة لبناء السلام، لأنه حتى يتحقق هذا الأمر لا يمكن أن يحل السلام الدائم ولأن هؤلاء الثوار السابقين يجب أن يكفلوا نصيبهم في بناء غواتيمالا الجديدة.

وبغية أن نتحرك قدما بهذا العمل، يسرنا أن ينظر مجلس الأمن في مشروع قرار ينص على ولاية لإيجاد مكون عسكري يضاف الى بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا. وتؤيد كندا هذه المبادرة بحماس وهي على استعداد للإسهام بتقديم مراقبين عسكريين الى بعثة الأمم المتحدة هذه.

وتعترف كندا بالإنجاز التاريخي لحكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا في اتفاقات السلام. وهذه هي المرحلة الأخيرة من عملية السلام في أمريكا الوسطى، التي دعمتها كندا بكثير من الوسائل المباشرة المادية. ويمكن أن يطمئن شعب غواتيمالا والطرفان الغواتيماليان الى أن كندا ستواصل دعمهم بنشاط وهم يتحركون صوب تنفيذ التسوية السلمية.

وأود أيضا أن أشيد في هذه المرحلة بعمل كل من بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن

الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا ووسيط الأمم المتحدة لمحادثات السلام، السيد جين أرنولت، الذي اضطلع بدور جوهري في إبرام اتفاقات السلم بنجاح.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وإذا لم أسمع اعتراضا، فسأعرض مشروع القرار للتصويت.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السير جون وستون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): ترحب المملكة المتحدة بحرارة بتوقيع الاتفاق النهائي للسلم بين حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا في غواتيمالا العاصمة في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. ويشكل الاتفاق علامة على نهاية ٣٦ سنة من الصراع كما يعتبر بمثابة تتويج لعملية مفاوضات طويلة ومعقدة. ونشيد بكل من الطرفين، اللذين برهنا على أنه عندما تتوفر الإرادة السياسية يمكن حسم أشد الصراعات استعصاء على الحل. كما نثني على دور فريق الأمم المتحدة للوساطة الذي عمل بدأب من أجل هذا الإنجاز.

لقد وضعت أسس السلام الدائم في غواتيمالا. وفترة من المصالحة والتعمير لازمة الآن من أجل استتباب السلم الدائم في ذلك البلد. ولن يكون تنفيذ الاتفاق سهلا. ومن الضروري أن يبدي المجتمع الدولي، وهذا المجلس بصفة خاصة، الالتزام بتأييد عملية المصالحة في غواتيمالا في هذه المرحلة الحرجة.

وتتفق المملكة المتحدة، ومعها جميع أعضاء المجلس الآخرين، على ما أفهم، مع الأمين العام، بأن الوزع السريع لمراقبين عسكريين تابعين للأمم المتحدة ضروري للتحقق من وقف إطلاق النار. وتوجد لدى فريق المراقبين ولاية واضحة، كما لديه استراتيجية محددة بالإضافة الى رضا الطرفين. وإن التخويل بهذا الوزع من الواضح أنه مسؤولية هذا المجلس. وهذا هو السبب الذي من أجله ستصوت المملكة المتحدة، باعتبارها مشاركة في تقديم مشروع القرار المعروض علينا، مؤيدة لاعتماده، ويراودنا وطيد الأمل بأنه سيقبل في الحقيقة، على أسس موضوعية، بأن الوزع المقترح ضروري ومرغوب فيه. ويجب علينا جميعا أن نرتقي الى مستوى مسؤولياتنا أمام مجلس الأمن عن هذا.

ونتطلع الى الطرفين في الاتفاق كليهما من أجل أن ينفذا بالكامل التزاماتهما، وأن يقدما الى الأمم المتحدة التعاون الكامل في التحقق من وقف إطلاق النار وتسريح المقاتلين.

لقد كانت المملكة المتحدة لفترة طويلة مؤيدا راسخا لعملية السلام في أمريكا الوسطى. وقد شاركنا بنشاط في حوار سان خوسيه بين الاتحاد الأوروبي ودول أمريكا الوسطى. وسنواصل العمل من أجل ضمان إسهام فعال من جانب الاتحاد الأوروبي لتوطيد الديمقراطية في غواتيمالا. ونتعهد، سويا مع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن، بتقديم دعمنا الكامل لشعب غواتيمالا الذي عانى طويلا. لقد وضع هذا الشعب ماضيه وراءه، فلنبذل قصارى جهدنا لضمان أن يتمتع بمستقبل سلمي مزدهر.

السيد مونتيرو (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): ترتبط البرتغال منذ عقود بعلاقات قوية للغاية مع أمريكا الوسطى. ولهذا، رحب بلدي بارتياح خاص بتوقيع اتفاق السلم النهائي في غواتيمالا العاصمة في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر بين ممثلي الحكومة والاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا. ونعتقد أن السلم والمصالحة الوطنية والتنمية الاقتصادية أصبحت الآن في متناول الشعب الغواتيمالي.

وسيؤدي هذا الاتفاق النهائي، بالإضافة الى الاتفاقات التي أبرمت في مدريد، والمكسيك العاصمة، وأوسلو واستكهولم الى نهاية الصراع المحلي في غواتيمالا، الذي كان أطول صراع في أمريكا الوسطى.

إن آثار هذا الاتفاق غير قاصرة على غواتيمالا. إنها تكتسي معنى خاصا في سياق العملية الشاملة الجارية في أمريكا الوسطى، ويمكن أن تصبح إسهاما هاما في قضية السلم والديمقراطية والاستقرار والتنمية الاقتصادية في المنطقة.

وفي السنوات الأخيرة، قامت الأمم المتحدة بدور بالغ الأهمية في غواتيمالا. وأود أيضا أن أشيد اليوم بالجهود

الصبورة والبناءة للأمين العام، ومجموعة أصدقاء عملية السلم في غواتيمالا، ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها، وجميع الوكالات الدولية التي دعمت ولا تزال تدعم عملية السلم.

ويراودنا الأمل بأن يتواصل توطيد الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في غواتيمالا. وتشعر البرتغال بالارتياح إزاء هذه التطورات وتود أيضا أن تعرب عن امتنانها الخاص للرجال والنساء الذين تتألف منهم بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا. فقد قاموا منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، عندما أنشئت البعثة كجزء من إطار مفاوضات السلم، بالتحقق من احترام الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا الذي وقعه الطرفان، بالإضافة الى بعض جوانب الاتفاق بشأن هوية وحقوق السكان الأصليين، وهو أمر له أهمية أساسية.

لقد كان وجود بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان أمرا ضروريا لبدء عملية السلم التي كان غرضها إنهاء صراع أنهك شعب غواتيمالا طوال ٣٥ سنة مضت. وقد لعبت تلك البعثة دورا مثاليا لا غنى عنه في استعادة القانون والنظام واحترام حقوق الإنسان في هذا البلد. ونأمل أن تتمكن جميع الأقليات الوطنية من المشاركة من الآن فصاعدا مشاركة كاملة في بناء مجتمع حر وديمقراطي في غواتيمالا تصبح العدالة الاجتماعية فيه حقيقة واقعة.

وتشعر البرتغال بأن المجتمع الدولي من واجبه أن يستجيب لمطالب الطرفين الغواتيماليين، بتقديم الوسائل الكافية للتحقق من وقف إطلاق النار، وفصل القوات ونزع السلاح وتسريح قوات الاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا. ولهذا ينصب الأمر على مساعدة وتشجيع الطرفين على احترام التزاماتهما بموجب الاتفاقات التي وقعاها.

إن اعتماد مشروع القرار المعروض علينا الذي شاركت البرتغال في تقديمه سيكون إسهاما أساسيا في السلم وفي المصالحة الوطنية وسيكون بمثابة تنفيذ للتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام.

ولا يمكن للمرء مهما قال أن يغالي في تقدير المسؤولية الأساسية والدور الأساسي الذي يجب أن تستمر حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا في القيام به من أجل احترام الالتزامات المتبادلة التي تعهدا بها بالسعي الى توطيد طويل الأجل للسلم والديمقراطية والاستقرار في البلد.

وتؤمن البرتغال إيمانا راسخا بأن عملية السلم في غواتيمالا تعتبر مثالا يحتذى بالنسبة لشعوب وبلدان في حالات مماثلة في جميع أنحاء العالم. ونحن واثقون بأن الطرفين في غواتيمالا وشعب غواتيمالا سيرتفعون الى مستوى هذا التحدي.

السيد ديجاميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): سيحتل توقيع اتفاق السلم في غواتيمالا في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر صفحة بارزة في تاريخ أمريكا الوسطى. لقد استمر الصراع في غواتيمالا، وهو أقدم صراع في المنطقة، لأكثر من ٤٠ سنة. وتأتي تسوية الصراع تتويجا لعملية بدأت في اسكويبولاس في ١٩٨٧. وقد يسَّر ذلك التوصل الى تسوية للصراع في بلدان أخرى في المنطقة، لا سيما في السلفادور ونيكاراغوا.

لقد قامت الأمم المتحدة بدور مركزي في هذه العملية. وقد نفذت الأمم المتحدة هذا الدور بنجاح في غواتيمالا من خلال مفاوضات بشأن مختلف الاتفاقات التي شكلت إطار السلم.

ونشيد بصفة خاصة بجهود الأمين العام. وأنوه أيضا، كما فعل قبل ذلك سفير المكسيك، بالإسهام الخاص من جانب وسيط الأمم المتحدة لمحادثات السلم، السيد جين أرنولت.

ومن الطبيعي أن يلجأ الطرفان في غواتيمالا إلى الأمم المتحدة، طالبين منها الإشراف على تنفيذ هذه الاتفاقات. وبديهي أننا إذا أردنا أن نعرب عن تهانينا وتمنياتنا الطيبة، فلا بد لنا أن نتوجه بها في المقام الأول إلى شعب غواتيمالا. إن بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا مكلفة بالفعل من قبل الجمعية العامة بمراقبة الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان من تلك الاتفاقات. وفيما يتعلق بالجوانب العسكرية، فقد اقترح الأمين العام على مجلس

الأمن إنشاء وحدة مراقبة ملحقة بالبعثة تعطى ولاية لفترة ثلاثة أشهر.

وما من أحد يشك في أن هذا الاقتراح - كما قيل وأكد - يتفق مع مهمة الأمم المتحدة ومع اختصاص مجلس الأمن ومسؤوليات أعضائه. ولهذا السبب أبدت فرنسا تأييدها لهذا الاقتراح. وسوف تصوت بالتالي لصالح مشروع القرار المعروض على المجلس، والذي يتمتع من حيث المبدأ بالتأييد على أوسع نطاق.

السيد بارك (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ترحب حكومتي بحرارة باتفاق السلام الوطيد والدائم بين الحكومة الغواتيمالية والاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا الموقع في غواتيمالا العاصمة في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. ويسعدنا أن أطول النزاعات المسلحة في أمريكا الوسطى وأكثرها تدميرا - إلى جانب المعاناة الهائلة التي ألحقها بشعب غواتيمالا - قد وصل في النهاية إلى خاتمة سلمية. وإننا نعرب عن تهانينا القلبية لحكومة غواتيمالا وشعبها على هذا الحدث الفاصل في تاريخ بلدهم.

وإننا نثني على الطرفين المعنيين لالتزامهما الراسخ بالسلام وروح التوفيق الذي ما كان تحقيق الخاتمة الناجحة للمفاوضات ممكنا دونه. ونود أيضا أن نعرب عن عرفاننا للأمين العام ولمجموعة أصدقاء عملية السلام في غواتيمالا ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها على المساعدة القيمة التي قدموها للطرفين المعنيين في سعيهما إلى السلام الوطيد الدائم.

وبإمكان منطقة أمريكا الوسطى بأسرها أن تفخر بهذا الإنجاز الرائع. فمع نهاية النزاع في غواتيمالا، تنعم المنطقة لأول مرة منذ ما يقرب من ثلاثة عقود بالسلام وبالحرية لمواصلة التقدم السلمي صوب الديمقراطية والتنمية.

إننا نعتقد أن عملية السلام في غواتيمالا أثبتت أن السلم والديمقراطية، حتى في أعقاب صراع أهلي عنيف، هدفان تحقيقهما ليس مستحيلا إذا تحلت الأطراف المعنية بالإرادة السياسية الضرورية لصنع السلام، وإذا حظيت جهودها بدعم جيرانها في الإقليم وبدعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي برمته. لقد كان دور الأمم المتحدة في عملية السلام جديرا بالثناء بصورة خاصة.

فكما كان الحال في أماكن أخرى من أمريكا الوسطى، اضطلعت الأمم المتحدة، طوال فترة النزاع في غواتيمالا، بدور لا غنى عنه في النهوض بالسلام عن طريق إتاحة مساعيها الحميدة وقيامها في عام ١٩٩٤ بإنشاء بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا. ومؤخرا، وتوقعا للإبرام التاريخي لاتفاق السلام النهائي، جددت الجمعية العامة ولاية البعثة حتى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٧ بوصف ذلك تعبيرا واضحا عن استمرار دعم المجتمع الدولي السياسي لعملية السلام في غواتيمالا.

وعلى الرغم من الإنجازات الأولية التي تحققت حتى الآن، لم تنته رحلة غواتيمالا إلى السلام الدائم والاستقرار الطويل الأمد بعد، ولا يتوقع أن تصبح أقل مشقة. ويجب أن تبقى أهم المهام في الأيام القادمة ضمان تنفيذ جميع الاتفاقات التي أبرمها الطرفان بحرية. وغني عن القول إن السلام والمصالحة المقبولين على الورق لا يمكن ترجمتها إلى واقع إلا إذا امتثل الطرفان بالكامل لالتزاماتهما بموجب اتفاقات السلام.

وبالتوقيع على اتفاق السلام النهائي في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي، أصبحت المجموعة الشاملة لاتفاقات السلام سارية الآن بالكامل. وفي ضوء الطبيعة الشاملة لمجموعة اتفاقات السلام، فإن تنفيذها سيشكل تحديا كبيرا لا بالنسبة للطرفين المعنيين فحسب بل أيضا للأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره. وبينما نشجع حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا على الاستفادة من الزخم الذي تولد الآن باتخاذ جميع التدابير الضرورية لتنفيذ مجموعة اتفاقات السلام بالكامل، فإننا نعتقد أن الأمم المتحدة ينبغي لها أيضا أن تساعد على توطيد التقدم التاريخي المحرز صوب تحقيق السلام الدائم في غواتيمالا.

لقد كان من المتوقع منذ مدة طويلة أن التحقق من الجوانب العسكرية لاتفاق السلام سيتطلب نشر مراقبين عسكريين. ونظرا لدخول المجموعة الشاملة لاتفاقات السلام حيز النفاذ، وفي ضوء الطلب الذي تقدم به الطرفان لنشر بعثة الأمم المتحدة للتحقق، فإننا نؤيد توصية الأمم المتحدة بإلحاق فريق من المراقبين العسكريين بعملية بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق

الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا. ونعتقد أن الأبعاد الموصى بها للانتشار ستتيح التنفيذ الفعال للمهام الموكلة، وبالتحديد، التحقق من وقف إطلاق النار والفصل بين القوات ونزع سلاح مقاتلي الاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا وتسريحهم.

وبالتالي سيصوت وفدي لصالح مشروع القرار بشأن الإذن لمدة ثلاثة أشهر بأن يلحق بالبعثة فريق مؤلف من ١٥٥ مراقبا عسكريا مع ما يلزم من الموظفين الطبيين.

السيد فلوسفيتش (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يرحب وفدي ترحيبا قلبيا بالاتفاق النهائي الموقع في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ بين حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا، وبوحدة صف الطرفين أخيرا في إرادتهما على ضمان حياة سلمية ومستقرة في بلدهما.

إننا نهنئ أعداء الأمس على شجاعتهم وبصيرتهم، ولكن شعب غواتيمالا هو الذي يستحق التهنئة في المقام الأول. فنهاية الحرب والتزام الطرفين بتنفيذ اتفاقاتهما سيخلقان دون شك بيئة مؤاتية لتعزيز الديمقراطية والانتعاش الاقتصادي والنهوض بحكم القانون.

وأعتقد أنه لن يكون من غير المنصف القول بأن المجتمع الدولي عامة والأمم المتحدة خاصة يستحقان الثناء على مساعدة الطرفين في محاولاتهما تسوية النزاع بالوسائل السلمية وإنشاء الإطار الذي وافق الطرفان على التعاون بموجبه. وفي هذا السياق، يقدر وفدي بالغ التقدير الإسهام الذي قدمته بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا.

ومن رأي الوفد البولندي أن مساعدة الأمم المتحدة المستمرة لا غنى عنها للتنفيذ الناجح لاتفاقات السلام في غواتيمالا. وينطبق ذلك أيضا، وربما بالدرجة الأولى، على اتفاق وقف إطلاق النار النهائي الموقع في أوسلو في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ وعلى تدابير التحقق المتصلة به. ونحن نعتقد أنه في ضوء الاستثمارات الدولية السابقة في عملية السلام في غواتيمالا، لا يسعنا أن نفشل في الرد بالإيجاب على طلب الطرفين بتكليف فريق من المراقبين العسكريين تابع للأمم المتحدة بمهمة التحقق من الاتفاق المذكور أعلاه.

وبالتالي، سيصوت وفدي لصالح مشروع القرار الذي يأذن بأن يلحق بالبعثة فريق من المراقبين، حسبما أوصى الأمين العام بذلك.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أشيد بأعضاء مجموعة أصدقاء عملية السلام في غواتيمالا على الدور الذي اضطلعوا به في إعداد مشروع القرار المعروض علينا.

السيد أوزفلد (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن التوقيع على اتفاق السلام في غواتيمالا في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، أنهى ٣٦ عاما من الصراع المرير. وستتاح أخيرا لغواتيمالا الآن الفرصة لتكريس طاقاتها للتنمية السلمية، الطويلة الأجل، مع بقية منطقة أمريكا الوسطى. فمنذ السبعينات عملت السويد من أجل دعم الديمقراطية والسلام في أمريكا الوسطى، واضطلعت بدور نشط في التطورات التي أدت إلى اتفاق السلام التاريخي. وتشرفت الحكومة السويدية باستضافة التوقيع على الاتفاق المتعلق بالإصلاحات الدستورية والنظام الانتخابي في استكهولم في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وتعهدت السويد بتقديم إسهامات هامة دعما للمهام الأساسية المتمثلة في تسريح المقاتلين السابقين وإعادة دمجهم في المجتمع. وتشارك السويد في بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا. كما أن السويد مساهم كبير في صندوق البعثة المكرس لبناء المؤسسات.

واضطلعت الأمم المتحدة بدور هام في إرساء الأساس للسلام في غواتيمالا من خلال جهود بعثة الأمم المتحدة للتحقق، وشعبة غواتيمالا بالأمانة العامة، وبطبيعة الحال، وسيط الأمم المتحدة، السيد جين أرنولت. كذلك أسهمت مجموعة أصدقاء عملية السلام في غواتيمالا إسهاما هاما في دعم عملية السلام. واتفاق وقف إطلاق النار النهائي ينيط بالأمم المتحدة على نحو واضح دور التحقق من الجوانب العسكرية لاتفاق السلام. وكما اقترح الأمين العام، ينبغي الاضطلاع بهذه المهمة من قِبل فريق من المراقبين العسكريين وبعض الموظفين الطبيين يُلحق بالبعثة. وتمشيا مع ممارسة الأمم المتحدة يؤذن بنشر المكون العسكري هذا بولاية من مجلس الأمن.

وهذه حالة تستدعي من مجلس الأمن أن يمارس مسؤوليته الأولى في صون السلم والأمن الدوليين. وإنه لمن الأهمية بمكان أن يعتمد المجلس مشروع القرار. فهو يحظى بالتأييد التام من جانب السويد.

وإن اتفاق السلام الغواتيمالي له طابع متعدد الأبعاد. فهو مثال جيد على أن طريقة التطبيق العملي لمفهوم أوسع للأمن يمكن أن تشكل أساسا للتطور السلمي. فبالإضافة إلى وقف إطلاق النار، وأحكام متعلقة بالجوانب العسكرية، تتضمن صفقة اتفاقات السلم اتفاقات بشأن مسائل دستورية واجتماعية واقتصادية وحقوق الإنسان والهوية وحقوق السكان الأصليين. وإنه لمن المناسب أن يناط التحقق بعملية للأمم المتحدة متعددة الأبعاد. وإن إسهامات مختلف هيئات منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ستكون ذات أهمية كبيرة في دعم تنفيذ اتفاقات السلام. وإن التنسيق بين جميع المنظمات والوكالات الدولية المؤيدة لعملية السلام أمر هام.

وينبغي الإشادة بصورة خاصة اليوم بالطرفين الغواتيماليين نفسيهما؛ لقد دفعا بعملية السلام إلى الأمام، وسيتحملان مسؤولية نجاحها. ونجاح عملية السلام الغواتيمالية في نهاية المطاف، سيقاس بطبيعة الحال من خلال تنفيذ اتفاقات السلام بجميع جوانبها - العسكرية والمدنية. والقرار المعروض علينا اليوم سيعزز إسهام الأمم المتحدة في مساعدة الطرفين في هذا المسعى.

السيد العربي (مصر): إن التوقيع على المجموعة الشاملة لاتفاقات السلام في غواتيمالا، وآخرها اتفاق السلام النهائي الموقع في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر الماضي، يشكل علامة مضيئة في إنجازات الأمم المتحدة لإرساء دعائم السلام والاستقرار في دولة مزقتها الخلافات والنزاعات لفترة طويلة. ومصر، تكرر ترحيبها بهذه النتيجة الهامة وتهنئ شعب غواتيمالا.

لقد قامت الجمعية العامة حتى الآن بالدور الرئيسي في تعزيز ودعم عملية تحقيق السلام في غواتيمالا، من خلال العديد من القرارات والإجراءات، وكان أهمها قرار الجمعية العامة ٢٦٧/٤٨، بإنشاء بعثة الأمم المتحدة في غواتيمالا؛ تلك البعثة التي أشرفت بنجاح واقتدار على كافة الجهود التي أسفرت عن التوصل إلى الاتفاقات التي توجت باتفاق السلام النهائي.

ويجب في هذا الصدد توجيه الشكر إلى الأمين العام ومساعديه على المجهودات العديدة التي عززت فرص التوصل لهذه الاتفاقات. والآن، تتوجه غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني بطلب إلى الأمم المتحدة للتحقق من تنفيذ جميع الاتفاقات التي تفاوضا عليها بمساعدة الأمم المتحدة. ويبقى على مجلس الأمن أن يقدم مساهمته لتعزيز فرص تنفيذ هذه الاتفاقات من خلال اعتماد مشروع القرار المطروح أمام المجلس اليوم.

إن وفد مصر يؤيد كافة أحكام مشروع القرار، وسوف يدلي بصوته لصالح المشروع، حيث أن مصر تؤمن بأن أي طلب من دولة إلى مجلس الأمن للإشراف على تنفيذ اتفاق للسلام تم التوصل إليه تحت إشراف المنظمة يستحق الاستجابة له، خاصة وأن مثل هذه الاستجابة تتفق مع مسؤوليات المجلس في المحافظة على السلم والأمن الدوليين.

مع تقديرنا للظروف التي ارتبطت بالمفاوضات حول مشروع القرار، إلا أننا لا نزال نأمل ألا تحول هذه الظروف دون اعتماد المجلس لمشروع القرار حتى يضطلع المجلس بمسؤولياته كاملة في مساعدة غواتيمالا على إقرار السلم وفقا لاتفاقيات السلام.

السيد ماهوغو (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إننا نشعر بالاطمئنان لحقيقة أن إحدى أطول الحروب في هذه المنطقة شارفت على نهايتها أخيرا، وفي هذا الصدد نرحب بالتوقيع على اتفاق كانون الأول/ديسمبر، ونحن ندرك بصورة خاصة مشاركة الأمم المتحدة في عملية السلام في غواتيمالا، وكيف كانت هذه المشاركة مفيدة وناجحة حتى الآن. وإن تقرير الأمين العام عن الحالة الراهنة لعملية السلام يستشرف بوضوح دورا للأمم المتحدة تضطلع به في التحقق من اتفاقات السلام التي ساعدت في التفاوض بشأنها. وعليه، فإن وفد بلدي وبعد أن درس توصيات الأمين العام، يرى أن زيادة قوام بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا لكي تفي بمهام التحقق الإضافية المنوطة بها بموجب اتفاق وقف إطلاق النار، تعتبر ذات أهمية حاسمة للتنفيذ النهائي للاتفاقات.

وفي هذا الصدد، لاحظ وفدي تأكيد الأمين العام على أن آلية الإشراف على إعداد نقاط التجميع لاستقبال

مقاتلي الاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا كانت جاهزة في موقعها. ولاحظنا أيضا أن الفقرة ١٦ من التقرير تؤكد مجددا رغبة الطرفين في رؤية الجوانب العسكرية للتسوية السلمية تنفَّذ على وجه السرعة. وعليه، فإننا نعتقد بقوة أن دعم المجتمع الدولي لجهود الغواتيماليين في سعيهم من أجل السلام ينبغي أن يكون جاهزا ولا لَبس فيه وينبغي للمجتمع الدولي ألا يبدو مترددا في هذه المرحلة الحاسمة. ولذا فإن كينيا ستصوت مؤيدة مشروع القرار.

السيد كابرال (غينيا - بيساو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن اتفاق وقف إطلاق النار النهائي بين الحكومة الغواتيمالية والاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا، الموقَّع في أوسلو في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، كان النتيجة الرائعة لعملية طويلة تميزت بسلسلة من اتفاقات السلام الموقعة في مدريد، والمكسيك العاصمة، وأوسلو واستكهولم، وأخيرا في غواتيمالا العاصمة في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وهذا بالتأكيد بداية حقبة جديدة وقمة الجهود المشتركة للطرفين، وبلدان المنطقة والمجتمع الدولي برمتـه.

لقد ظلت الأمم المتحدة دائما تتابع باعتناء خاص واهتمام شديد الحالة في غواتيمالا لأنها مثلت تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين وشكلت بالتالي خطرا على منطقة أمريكا الوسطى بأكملها.

ومن المهم أن نذكر أن الجمعية العامة وفقا لالتزامها بموجب الميثاق ما فتئت تضطلع بدور رئيسي في تعزيز السلام في غواتيمالا وأنشأت لتحقيق هذا الهدف بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا.

ومجلس الأمن، إدراكا منه لأهمية السلام في أمريكا الوسطى بالنسبة لبقية العالم، أشاد في ١٩٨٣ من خلال قراره ٥٣٠ (١٩٨٣) ببلدان كونتادورا لجهودها التي لا تكل لتسهيل العودة النهائية للسلام والاستقرار إلى المنطقة. ولذلك من المناسب ومن الحكمة أيضا ومما يتمشى مع هذه الولاية، أن يقرر مجلس الأمن، بعد ١٤ عاما من اعتماد ذلك القرار، أن يجري مناقشة خاصة للحالة الجديدة في غواتيمالا.

إننا نشعر بالامتنان للأمين العام لتقاريره الواضحة المختلفة بشأن هذه القضية الهامة، والتي قدم لنا فيها العناصر التي نحتاج إليها للفهم المفصل للأحداث، ووضع أمامنا أيضا الأسباب التي تجعلنا نشعر بالسعادة لعودة السلام الذي طال انتظاره إلى غواتيمالا. ولذلك يرحب وفدي بارتياح شديد بالاتفاق الذي توصل إليه طرفا الصراع. إن ذلك الاتفاق الذي ينص على وقف نهائي لإطلاق النار يفتح آفاقا جديدة للسلام والاستقرار والتنمية في بلد عانى شعبه طويلا من عذابات حرب استمرت عقودا طويلـة، بل ٣٥ عاما على وجه الدقة.

ويرى وفدي أن من الطبيعي أن يقدم المجتمع الدولي بأسره ومجلس الأمن خاصة، الدعم لعملية السلام في غواتيمالا دون تحفظ. وأن يتخذا جميع التدابير اللازمة لتوطيد هذه العملية وتعزيز التطبيق الصارم لاتفاق وقف إطلاق النار. إن هذا الاتفاق مرحلة هامة في بناء مجتمع ديمقراطي يقوم على أساس الاعتراف بالتكوين التعددي لذلك المجتمع واحترامه، وكذلك على أساس احترام حقوق كل مواطن.

ومع التذكير بأن المفاوضات في غواتيمالا كانت طويلة وصعبة يود وفد بلدي أن يركز أيضا على مسؤولية مجلس الأمن في أن يستجيب لطلب الأمين العام الوارد في تقريره فيما يتعلق بتعزيز بعثة الأمم المتحدة المؤقتة في غواتيمالا. ويبدو لنا أن إضافة فريق من المراقبين العسكريين إلى بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا، مع ما يلزم من الموظفين الطبيين، لا غنى عنها لضمان أن يصبح السلام في غواتيمالا حقيقة واقعة. والواقع أن هناك شروطا سابقة وخطوات يجب أن يتخذها الطرفان بحزم ودون إبطاء قبل أن يتسنى تنفيذ الأحكام الواردة في اتفاق السلام تنفيذا كاملا.

ولذلك فإن الأطراف الفاعلة في الحياة السياسية في غواتيمالا، وشعب غواتيمالا بصفة خاصة، بحاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى أن يشعروا بحضور الأمم المتحدة وأن ينعموا بالدعم الحقيقي الذي تقدمه لتجنب الاختلافات التي تنطوي عليها عادة أية تسوية لأي صراع من هذا النوع. وبهذه الطريقة سيكونون في وضع أفضل للاستجابة إلى الحاجة إلى العمل من أجل التغلب على الصعوبات العديدة التي لا تزال قائمة وتجاوز

العثرات المحتملة. وشعب غواتيمالا الذي لم تساوره الشكوك قط حول الأمم المتحدة يستحق دعمنا المستمر وتضامننا الكامل.

ويأمل وفد بلدي أن تتحقق جميع الظروف حتى يتحقق السلام النهائي الحقيقي في غواتيمالا بعودة الحياة الكريمة المعتادة لكل سكان هذا البلد. نعم إننا نأمل في أن يتم التقيد الدقيق بوقف إطلاق النار عندما يبدأ تنفيذه، من جانب جميع الأطراف، وأن يتم تسريح القوات بروح التعاون والتفاهم المشترك. كذلك فإن نزع سلاح مقاتلي الاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا وفقا للشروط التي تضمنها الاتفاق أمر ضروري لأنه يعتبر حجر الأساس في إنشاء وتعزيز الثقة فيما بين الأطراف.

وفيما يتعلق بتسريح المقاتلين يبدو أن من الضروري أن نبدأ التفكير الآن - واضعين في اعتبارنا حالات مماثلة - في الظروف اللازمة لتيسير عودتهم إلى الحياة المدنية. وهذا لن يتسنى إلا بالمساعدة الفعالة من جانب المجتمع الدولي.

ولئن كنا نرحب بالتقدم الهام الذي حققه الأخوة في غواتيمالا الذين كانوا أعداء فيما مضى، فإن وفدي يدرك ويقدر تقديرا عميقا الإسهام الذي قدمته بلدان المنطقة التي سخرت قدرا كبيرا من الطاقة وبرهنت على معرفة كبيرة في إيجاد السبل والوسائل المؤدية إلى السلام النهائي في غواتيمالا، مستلهمة القيم الثقافية والمفاهيم السياسية لبلدانها هي.

وفي هذا الصدد نود هنا أن نشيد إشادة مستحقة بحكومات اسبانيا والسويد والنرويج وبموظفي الأمم المتحدة وبجميع المهتمين بإخلاص بمصير شعب غواتيمالا، لما قاموا به لتيسير عودة السلام المدني ورعاية المصالحة الوطنية في هذا البلد.

إن غينيا - بيساو ستدعم جميع الجهود للمحافظة على هذا السلام الذي يستحقه شعب غواتيمالا.

ولذلك سيصوت وفدي مؤيدا مشروع القرار الذي ينطوي على مزايا لم يشكك فيها أحد هنا ومن ثم ينبغي اعتماده دون أية معارضة.

السيد لاراين (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): نحن الآن في مرحلة حاسمة من النضال من أجل تحقيق السلام في غواتيمالا. وحتى إذا كررنا ما سبق ذكره فيجب أن نقول إننا نشهد الآن نهاية حرب أهلية استمرت ما يزيد على ٣٥ عاما وراح ضحية لها ما يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ شخص.

لقد اضطلعت الأمم المتحدة بدور هام في استعادة الحياة الطبيعية لمواطني هذا البلد الشقيق المحبوب وينبغي أن يكون هذا مصدر فخر مشروع للمنظمة.

لقد طلب الطرفان المعنيان في النزاع في غواتيمالا من الأمم المتحدة اتخاذ خطوة أخيرة لتعزيز هذا الجهد الطويل الناجح من أجل تعزيز السلام ونحن على ثقة بأن مجلس الأمن سيتخذ مرة أخرى موقفا إيجابيا حيال هذا النداء وسيأذن بإرسال مراقبين للتحقق من عملية نزع السلاح ومن تسريح القوات المتورطة في الصراع.

وهذا جهد نهائي أخير لهذه المنظمة ونحن جميعا ندرك أن العملية المطلوبة، مقارنة بعمليات صون السلام التي أذن بها المجلس، عملية صغيرة الأبعاد. فالمطلوب الآن إرسال فريق مؤلف من ١٥٥ مراقبا عسكريا بكلفة ضئيلة بصورة غير عادية بالنسبة لهذا النوع من العمليات. وهذه العملية ليست ضرورية فحسب، بل إنها تعد تعبيرا عن الإرادة السياسية للمجلس وإعرابا عن اهتمامه بعملية السلام في أمريكا الوسطى.

ونعتقد أن مجلس الأمن وجميع أعضائه يدركون مسؤوليتهم في المحافظة على السلم والأمن الدوليين وأهمية الإتمام الناجح لإجراءات الأمم المتحدة لتعزيز التوصل إلى السلام في غواتيمالا وفي منطقة أمريكا الوسطى بأكملها.

ولقد كان ذلك ولا يزال موضوعا يحظى بأولوية عالية بالنسبة لنصف القارة بأكمله. ومتى استتب السلام في هذه المنطقة، وهي منطقة كانت في وقت من الأوقات موضع قلق لهذا المجلس، وهي تتحول اليوم الى منطقة أمل كبير، سيبقى أمامنا طريق طويل وشاق لإعادة التعايش الديمقراطي والرفاه الاقتصادي. ويقوم بلدنا، في حدود ما تسمح به امكانياته، بتعزيز برامج التعاون في منطقة أمريكا الوسطى وهو مستعد لمواصلة القيام بذلك.

وهناك الملايين من اشقائنا، الذين يقاسون من المعاناة والحرمان منذ وقت طويل، يتطلعون الى هذا المجلس للدعم في كفاحهم من أجل السلام. ولذلك، فإننا نتوجه بإخلاص بنداء آخر الى أعضاء المجلس لتحمل مسؤولياتهم قبل هؤلاء المعذبين وتأييد مشروع القرار الذي يمثل آخر خطوة على طريق عملية طويلة لتعزيز منطقة للسلام والحرية والديمقراطية والتنمية في أمريكا الوسطى.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لليابان.

أود أن أتكلم بصفتي الوطنية، أن أذكر أن اليابان قد أعربت في مناسبات عديدة عن أملها في إبرام مبكر لاتفاق يضع نهاية للنزاع الذي دام عقودا طويلة في غواتيمالا. وبالتالي، فإن اليابان يرحب، قلبيا، بتوقيع حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا على اتفاق سلام وطيد ودائم، في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي. ويستحق الطرفان الثناء على ما بذلاه من جهود شجاعة ودؤوبة في تحقيق هذه الخطوة الأولى الهامة والحاسمة نحو السلام والمصالحة الوطنية. وأود أن أضيف أن اتفاق السلام هذا له دلالة تاريخية حقا، حيث أنه يضع نهاية لآخر نزاع داخلي في المنطقة. وتستطيع الشعوب في جميع أنحاء أمريكا الوسطى أن تتطلع الآن الى اقامة مستقبل سلمي يتميز بالرخاء.

إن مشاركة الأمم المتحدة كان لها دور هام بل حاسم في جمع الطرفين على مائدة المفاوضات وتحقيق نتيجة ناجحة، مما يذكرنا مرة أخرى بالمساهمة القيمة التي تواصل هذه المنظمة تقديمها لصون السلام والأمن الدوليين وأود أيضا أن أعرب عن اعجابي بالمساهمات المقدمة من مجموعة أصدقاء عملية السلام في غواتيمالا في مجال تشجيع المفاوضات.

وتأمل اليابان بشدة أن يترسخ السلام الحقيقي والدائم في غواتيمالا وتحث حكومة غواتيمالا وشعبها على الوقوف معا في بذل الجهود لتحقيق المصالحة الوطنية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونؤمن أن نشر فريق مؤلف من ١٥٥ مراقبا عسكريا وموظفين طبيين سيفيد في تعزيز السلام، ولذلك نؤيد بشدة مشروع القرار الذي يأذن بذلك الجهد. ويعرب وفدي عن خالص تقديره للبلدان التي شاركت في صياغة مشروع قرار موجز وفعال على هذا النحو. ونأمل أن يعتمد بالاجماع، فنثبت بذلك للمجتمع الدولي أن مجلس الأمن متحد بالفعل في دعمه لتعزيز السلام في غواتيمالا، وبصورة خاصة دعمه للدور الذي يتعين على الأمم المتحدة القيام به في تلك العملية.

ختاما، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأذكر أن حكومة اليابان قد تابعت باهتمام وقلق بالغين عملية السلام والديمقراطية في غواتيمالا. وعلى سبيل المثال، حين عقدت انتخابات الرئاسة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، أوفدت اليابان مراقبا للانتخابات وقدمت مساهمة بمبلغ ٠٠٠ ١٠٠ دولار الى منظمة الدول الأمريكية من أجل أنشطة رصدها للانتخابات. وأوفدت أيضا اثنين من مراقبي الانتخابات لانتخابات الرئاسة التي أجريت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وتعتزم اليابان تقديم مزيد من المساهمات، السياسية والمالية، لعملية السلام في غواتيمالا، مع وضع في الاعتبار الاحتياجات المحددة لذلك البلد.

واستأنف الآن مهامي كرئيس لمجلس الأمن.

أطرح الآن للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1997/18.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:
الاتحاد الروسي، البرتغال، بولندا، جمهورية كوريا، السويد، شيلي، غينيا - بيساو، فرنسا، كوستاريكا، كينيا، مصر، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

المعارضون:
الصين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نتيجة التصويت كالتالي: ١٤ صوتا مؤيدا مقابل صوت واحد، ولم يمتنع أحد عن التصويت. لم يعتمد مشروع القرار بسبب تصويت أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ضده.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت على مشروع القرار.

السيد غنيم (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): من المؤسف للغاية أن مجلس الأمن لم يتمكن من التوصل الى اتفاق بشأن الإذن بعنصر لمراقبين عسكريين يلحق ببعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا. فبعد ٣٦ سنة من الحرب، أتيح لشعب غواتيمالا فرصة لتحقيق امكاناته الثرية. فحكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا والأمم المتحدة وأصدقاء غواتيمالا وغيرهم قد استثمروا موارد دبلوماسية ومالية كبيرة في جلب السلام الى غواتيمالا. ونأسف لأن عضوا من أعضاء المجلس لم يستطع أن يمنح المصلحة الأكبر المتمثلة في السلام والأمن الإقليميين ما تستحقه من أولوية.

فمنذ إعادة الحكومة الديمقراطية في غواتيمالا في عام ١٩٨٥، تؤيد الولايات المتحدة تسوية النزاع على أساس التفاوض. ونحن نفخر بأننا عملنا بين أعضاء مجموعة الأصدقاء منذ عام ١٩٩٤، عندما تولت الأمم المتحدة الوساطة في المفاوضات. وقد جعل المجتمع الدولي السلام في غواتيمالا مسألة ذات أولوية. وقد أثمرت الآن الجهود التي لا تكل لحكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا، مع المجتمع الدولي. وفي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، في مدنية غواتيمالا، وضعت حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري نهاية للحرب الأهلية الطويلة والدامية في وطنهم، وهي حرب قضت على أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص. إن تحقيق السلام الشامل في غواتيمالا هو إنجاز هائل. فهو يضع نهاية لآخر صراع في أمريكا الوسطى وأطول نزاع مسلح جرى في نصف القارة.

إن أشد الضرورات إلحاحا في غواتيمالا الآن تتمثل في تسريح ٣ ٠٠٠ من مغاوير الاتحاد الثوري ومساعدتهم على العودة الى الحياة المدنية. ومن المؤسف أن هذه الهيئة فشلت في الموافقة على توصية الأمين العام من أجل إنشاء فريق من المراقبين العسكريين لرصد عملية التسريح المذكورة.

ويوافق الاتحاد الثوري وحكومة غواتيمالا على ضرورة فترة تسريح قصيرة، تعيد محاربي الاتحاد الثوري، بسرعة، الى الحياة المدنية المنتجة. وستواصل الولايات المتحدة مع غيرها من أصدقاء غواتيمالا البحث عن وسيلة لتحقيق هذه الغاية.

إن إعادة بناء الهياكل الأساسية لغواتيمالا وتحقيق المصالحة في المجتمع الغواتيمالي يحتاجان الى وقت ودعم دولي كبير: مادي ومعنوي. وسيجتمع المانحون في بروكسل في وقت لاحق من هذا الشهر لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة الى غواتيمالا. وقد بدأت الولايات المتحدة بالفعل برنامج طموح للمساعدة بعد الحرب يوفر ملايين الدولارات من المساعدة الاضافية كجزء من عملية لخلق غواتيمالا جديدة تنعم بالسلام والرخاء.

ورغم هذه النكسة اليوم، ما زلنا عازمون على أن يجد الذين يؤيدون السلام في غواتيمالا طريقا لدعم الأهداف النبيلة لعملية السلام في غواتيمالا.

السيد بروكال سوتو (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي يتكلم فيها بلدي بوصفه عضوا في مجلس الأمن، أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم، سيدي. إننا نشعر بأننا، في ظل قيادتكم القديرة وإرشادكم، بين أيد أمينة إلى أبلغ الحدود. هذا هو استنتاجي بعد أن عملت معكم منذ ١ كانون الثاني/يناير. كما يغتنم وفدي هذه الفرصة للإعراب عن تقديري لكم على دأبكم العظيم الذي جعل من الممكن لمشاوراتنا غير الرسمية التي أجريناها في الأيام الأخيرة أن تختتم هذا اليوم وجعل من الممكن لمجلس الأمن أن يعبر عن رأيه - وإن كان على نحو يدعو إلى الأسف - بشأن إرسال بعثة مراقبين عسكريين إلى غواتيمالا.

كما نعبر عن شكرنا لمجموعة أصدقاء عملية السلام في غواتيمالا وإلى الأمانة العامة.

احتضنت كوستاريكا، بوصفها أحد بلدان أمريكا الوسطى وأحد أشقاء غواتيمالا، المهمة الضخمة التي اضطلع بها شعب غواتيمالا من أجل إقامة سلم وطيد ودائم. لقد قمنا نحن أبناء أمريكا الوسطى، قبل عشر سنوات في غواتيمالا باتخاذ قرار حازم بتولي إدارة عملية التفاوض التي قمنا أنفسنا بوصفها والموافقة عليها، وأدت إلى إنهاء القتال في منطقتنا، وتحقيق السلام وتوطيد الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وتحقيق المصالحة بين شعوبنا.

في غواتيمالا في عام ١٩٨٧، أقر رؤساء أمريكا الوسطى بصورة مجدية إجراء لإقامة سلم وطيد ودائم، عُرف باتفاق اسكيبولاس الثاني، الذي وطد ثمار

المفاوضات المفيدة التي أجريت على مدى ثلاث سنوات من خلال وساطة مجموعة كونتادورا.

وعلى أساس اتفاق اسكيبولاس الثاني، أنجزت أمريكا الوسطى، بدعم وتضامن نشطين من المجتمع الدولي، عملية تفاوض وحوار سياسية واسعة، نجد منجزاتها بين أيدينا الآن فقد انتهت الحرب في نيكاراغوا والسلفادور والآن في غواتيمالا. وتوجد حاليا في بلدان أمريكا الوسطى الخمسة حكومات ديمقراطية قامت عن طريق انتخابية تعددية حرة. وفي جميع بلدان المنطقة هناك نمط عريض لاحترام الحريات الفردية كما أن سيادة القانون هي أساس التنظيم السياسي.

وفي ظل هذا السيناريو الذي طورته أمريكا الوسطى، قام أشقاؤنا الغواتيماليون بالممارسة الهامة للتفاوض والمصالحة الوطنية التي جلبت السلام ووضعت نهاية لصراع طويل العهد دام أكثر من ٣٥ سنة وأدى إلى التوصل إلى مجموعة من الاتفاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ترمي إلى إحداث تحول في غواتيمالا وتحديثها.

إن غواتيمالا لم تضع نهاية للحرب فحسب، بل خطت خطوات واسعة هامة نحو إقامة مجتمع عريض القاعدة وتعددي ومتعدد الأعراق يحترم حقوق الإنسان وهدفه الأساسي، على أساس من المصالحة الوطنية، هو تحقيق التقدم والتنمية والعدالة والإنصاف لجميع سكانه دون استثناء.

وأنه لمصدر ارتياح خاص لبلدي أن هذا الجهد الجدير بالتقدير الذي قام به شعب غواتيمالا قد حظى دائما بالدعم القيم للمجتمع الدولي المعرب عنه، من ناحية، عن طريق العمل المتضافر لمجموعة الأصدقاء التي تتألف من اسبانيا، فرنسا، فنزويلا، كولومبيا، المكسيك، النرويج، الولايات المتحدة الأمريكية - في سياق عملية التفاوض، والمعرب عنه من ناحية أخرى من جانب الأمم المتحدة إذ كان حضورها النشط ضروريا لتشجيع حل الصراع وتهيئة الظروف اللازمة لعودة اللاجئين والأشخاص المشردين، واحترام حقوق الإنسان ومساعدة التنمية وللتعبير عن الدعم السياسي اللازم لمواصلة مفاوضات السلام عن طريق الوساطة النشطة والناجحة للأمانة العامة.

على مدى أكثر من عشر سنوات، دعمت الأمم المتحدة بوضوح وتصميم جهود السلام في أمريكا الوسطى. ووفرت القرارات العديدة التي أصدرتها الجمعية العامة المساندة والدعم السياسيين اللازمين. وعلاوة على هذا، إن هذا المجلس، عن طريق اختصاصه بمقتضى الميثاق، أولى اهتماما دائما بالحالة في أمريكا الوسطى واستجاب على وجه السرعة لاحتياجات حفظ السلام في المنطقة، كما تجلى ذلك من عمليات فريق مراقبي الأمم المتحدة في أمريكا الوسطى، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور وبعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا.

لكل هذه الأسباب، يأسف وفدي شديد الأسف، في هذه الفرصة الأولى التي تشترك فيها كوستاريكا في التصويت الرسمي لمجلس الأمن، أن يمارس أحد الوفود حقه في النقض بالنظر لحالة منبته الصلة تماما عن عملية السلام في غواتيمالا. وبهذا نكون قد فقدنا فرصة ممتازة لكي تتولى الأمم المتحدة دورا قياديا ونشطا في ذلك البلد الشقيق من بلدان أمريكا الوسطى.

إن ممارسة حق النقض هذا أمر يدعو لأسف مضاعف، نظرا لتوكيدات ذلك الوفد الواضحة القوية بأنه يوافق على الأهداف وليس لديه أي اعتراض على نص مشروع القرار المقدم إلى مجلس الأمن من جانب مجموعة الأصدقاء، والذي يحظى بتبني بلدي وعدد من الدول الأعضاء الأخرى.

إن الحالة التي نجد فيها أنفسنا بعد ممارسة ذلك النقض تلحق الضرر البالغ ليس بغواتيمالا أو بأمريكا الوسطى وحدهما بل أيضا بالأمم المتحدة. إن حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا قد نفذا بإخلاص جميع ما أُتفق عليه وما أُقر في اتفاقات السلام. وأننا على ثقة، حتى على أسوأ تقدير، بأنه ستكون هناك بلدان ديمقراطية صديقة على استعداد، بناء على طلب حكومة غواتيمالا، للقيام بالمهام الهامة التي كنا نود أن تناط بهذه البعثة من المراقبين العسكريين. ولكن بالنسبة للأمم المتحدة فإن هذه الحالة تمثل فقدان فرصة هامة جدا لإعلاء أهداف الميثاق وللحفاظ على وجودها ونفوذها في عملية السلام التي، لحسن الحظ، تقترب من نهايتها وبفضلها فإن منطقة أمريكا الوسطى بأسرها،

وليس غواتيمالا وحدها، تضع نهاية لسنوات عديدة من الحرب والموت والدمار.

وأنه لمن المؤلم جدا بالنسبة لوفد كوستاريكا أن يضطر إلى الإدلاء بهذا البيان. لقد لعب بلدي دورا نشطا ورائدا في عملية السلام في أمريكا الوسطى. إن كوستاريكا دون أن تتورط في الصراعات المسلحة التي مزقت منطقتنا على مدى العقدان الماضيين، التزمت بنشاط بالمفاوضات التي أسفرت في نهاية المطاف إلى تحقيق السلام والمصالحة في نيكاراغوا والسلفادور. وكان مما يسعدنا اليوم لو أن مجلس الأمن، بتصويتنا، وافق بالإجماع على إرسال تلك البعثة من المراقبين العسكريين إلى غواتيمالا. ونأسف شديد الأسف لعدم إمكان تحقيق ذلك. إن الأمم المتحدة هي التي أصابها الضرر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل كوستاريكا على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد فيدوتوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): يلاحظ الاتحاد الروسي بارتياح كبير أن أمريكا الوسطى، بعد سنوات طويلة من الصراع المسلح وعدم الاستقرار، تعكف الآن على مرحلة توطيد عمليات السلام وتعزيز المؤسسات الديمقراطية والإنعاش الاقتصادي. إنها إحدى المناطق القليلة في العالم التي حققت في الآونة الأخيرة تقدما حقيقيا ملموسا في تسوية الصراعات الداخلية. ولقد أمكن ذلك، إلى حد كبير، بفضل جهود المجتمع الدولي وقبل كل شيء بفضل جهود الأمم المتحدة.

إن التوقيع بين حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ على اتفاق السلام الوطيد والدائم كان حدثا هاما، شكل نهاية صراع داخلي دام طويلا في ذلك البلد ونهاية آخر بؤرة للمقاومة المسلحة في منطقة أمريكا الوسطى.

ونحن على ثقة بأن إحلال السلام في غواتيمالا بعد ٣٦ عاما من الحرب الأهلية سيعزز متانة دعائم الاستقرار والأمن ليس هناك فحسب، وإنما في جميع أنحاء أمريكا الوسطى.

وروسيا التي تؤيد باستمرار تحقيق تسوية سياسية ثابتة في غواتيمالا ترى أن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي ينبغي أن توجه الآن نحو تعزيز عملية السلام في ذلك البلد. ونحن من جهتنا على استعداد لمواصلة تقديم المساعدة بغية إيجاد ظروف خارجية مؤاتية لإنجاز تلك العملية بنجاح.

ونتوجه بأسمى آيات الثناء الى الأنشطة التي يقوم بها فريق الأمم المتحدة للوساطة في المفاوضات بين الطرفين الغواتيماليين. ونود أن نعرب لأعضاء الفريق عن امتناننا لهم على إسهامهم في إحلال السلام في غواتيمالا.

ومع تذكر طلبات الطرفين الغواتيماليين المقدمة الى الأمم المتحدة، وتوصيات الأمين العام، ووجهات نظر مجموعة أصدقاء عملية السلام في غواتيمالا، تؤيد روسيا الاقتراح بأن يلحق ببعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا، على أساس مؤقت، فريق مؤلف من ١٥٥ مراقبا عسكريا لفترة ثلاثة أشهر مع ولاية لمرة واحدة تكون محددة تحديدا واضحا.

وفي ضوء ما قلته، فقد صوت الوفد الروسي لصالح مشروع القرار ذلك. ونأسف أنه طرح للتصويت بهذه العجلة، في وقت كان يمكن مواصلة المشاورات فيه بشأن المسألة.

السيد تشن هواصن (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): إن الوفد الصيني صوت توا ضد مشروع القرار المعروض علينا. وهذه حالة لم تكن نرغب في أن نراها تحدث. فلقد سببتها كلية الأعمال الخاطئة التي قامت بها حكومة غواتيمالا.

لقد أيدت الصين طوال الوقت عملية السلام في غواتيمالا والقرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة. ونحن نرحب باتفاق السلام ونرتاح له، وهو الاتفاق الذي توصل إليه الطرفان في غواتيمالا، ونأمل أملا صادقا في أن يسود السلام والاستقرار في البلد.

ومع ذلك، فالمؤسف أن حكومة غواتيمالا على نحو خال من المبادئ الخلقية طيلة أربع سنوات متوالية أنشطة ترمي الى تقسيم الصين في الأمم المتحدة، منتهكة انتهاكا صارخا مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ومتجاهلة

المسعى المتكرر الذي قامت به الحكومة الصينية. وعلاوة على ذلك، أقدمت، مستخفة بالتحذيرات الرسمية الصادرة من الحكومة الصينية، على دعوة أصحاب السلطة في تايوان الى الاحتفال بالتوقيع على اتفاق السلام في غواتيمالا، مما يوفر لهم سبيلا للقيام بأنشطة انفصالية ضد الصين.

إن المسؤولية التي يتعذر التهرب منها الملقاة على عاتق جميع الدول الأعضاء هي صون مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وإن حكومة غواتيمالا داست بأفعالها مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وعارضت قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦)، وانتهكت سيادة الصين وسلامتها الإقليمية، وتدخلت في شؤونها الداخلية وآذت مشاعر الشعب الصيني.

ولا يمكن للسلطات الغواتيمالية أن تتوقع تعاون الصين في مجلس الأمن في حين تتخذ إجراءات لانتهاك سيادة الصين وسلامتها الإقليمية. ولا ينبغي لأية عملية سلام في بلد من البلدان أن تكون على حساب سيادة بلد آخر وسلامته الإقليمية.

وعلى الرغم من الأعمال التي تقوم بها حكومة غواتيمالا وتضر بها مصالح الصين، تقدمنا باقتراحات معقولة منتهجين نهجا بناء وذا نظرة مستقبلية بغية إيجاد حل مناسب للمسألة قيد البحث. وكنا نأمل في أن تتمكن حكومة غواتيمالا من اتخاذ إجراءات ملموسة لتصويب أخطائها. وهذا الأمر يدل دلالة كاملة على صدق الصين. ومع ذلك، أدارت حكومة غواتيمالا لنا أذنا صماء حيال كل هذا وتمسكت بموقفها الخاطئ، موجدة بذلك عقبات خطيرة تعترض تأييدنا لمشروع القرا. ولا شك في أن حكومة غواتيمالا ينبغي أن تعتبر مسؤولة عن جميع العواقب الناجمة عن ذلك.

وأود أن أؤكد مجددا الموقف القائم على مبادئ الذي تقفه الصين من مسألة تايوان. لا يوجد إلا صين واحدة في العالم وحكومة جمهورية الصين الشعبية هي الحكومة الوحيدة الشرعية التي تمثل الشعب الصيني بأسره. ومسألة تايوان هي مسألة مبدئية رئيسية وهي تتعلق بسيادة الصين وسلامتها الإقليمية وقضية إعادة التوحيد الوطني. وهذا الأمر يتعلق تماما بالشؤون الداخلية للصين ولا يسمح بأي تدخل خارجي مهما كان. ولا مجال أمام الحكومة الصينية لاعتماد حل وسط بشأن هذه المسألة. وتعقد الحكومة الصينية التصميم بثبات على صون سيادة دولتها وسلامتها الإقليمية.

وأخيرا، أود أن أشير الى أنه لو أن حكومة غواتيمالا صادقة بالفعل، وتنمي عمليتها للسلام وتسعى الى إزالة العقبات، فإن الوفد الصيني قد يعيد النظر في أن يأذن مجلس الأمن بنشر مراقبين عسكريين في غواتيمالا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجة أسماؤهم في قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٣٥